آليات النهوض بالصناعات التحويلية كمدخل لتسريع النمو الاقتصادي وإنعاش الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب.

Mechanisms for promotion of manufacturing industries to accelerate economic growth and revive exports outside hydrocarbons – study of Algeria, Tunisia and Morocco -

حسان ليندة *

حداد محمد **

تاريخ الاستلام: 2016/10/16؛ تاريخ القبول: 2016/11/26.

Abstract: Manufacturing industries contribute to expanding the development base, as this sector provides sustainable income, through providing these industries the basic needs for local and international economic sectors, so the manufacturing sector can be consider as a mechanism to develop exports outside hydrocarbons.

The study shows the state of the manufacturing sector in the Maghreb countries, and indicates the importance of this sector to accelerate economic growth and promote exports. In view of the indicators of the manufacturing industries sectors that explains, Algeria lagging behind the Maghreb countries "Tunisia and Morocco", which have achieved in this context considerable results. In this framework, we propose mechanisms to revive this sector to face the intensification of global competition resulting from trade openness.

Key words: manufacturing industries, economic growth, export competitiveness of manufacturing industries, export concentration index, comparative advantage index.

Jel Classification Codes: F24, O14, O4.

الملخص: تساهم الصناعات التحويلية في توسيع القاعدة التنموية لما تدره من دخل مستدام، من خلال ما توفره هذه الصناعات من الاحتياجات الأساسية للقطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي، وكذا على المستوى الدولي، وبالتالي يمكن اعتبار الصناعات التحويلية كأحد رهانات تنمية الصادرات خارج المحروقات.

توضح الدراسة مكانة قطاع الصناعات التحويلية في الدول المغاربية ومدى أهمية هذا القطاع في تسريع عجلة النمو الاقتصادي وترقية الصادرات. وبالنظر إلى مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية لازالت الجزائر متأخرة عن مثيلاتها من الدول المغاربية "تونس والمغرب" اللتان حققتا نتائج معتبرة، وفي هذا الإطار سنقترح جملة من الآليات لتطوير هذا القطاع لمواجهة احتدام المنافسة العالمية الناتجة عن الانفتاح التجاري.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التحويلية، النمو الاقتصادي، تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية، مؤشر تركز الصادرات، مؤشر الميزة النسبية.

* أستاذة مساعدة أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

** أستاذ محاضر أ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر3.

المقدمة

يحتل قطاع الصناعات التحويلية حيزا واسعا في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة لشمول هذه الصناعات على التطبيقات التكنولوجية التي تسمح بتوسيع الطلب العالمي على منتجاتها وبالتالي الرفع من حصتها في السوق الدولية. ولمواكبة التحولات الاقتصادية وتجاوز التقلبات الطارئة على أسعار البترول على الدول النامية عامة والدول المغاربية على وجه الخصوص أن ترفع مشعل الصناعات التحويلية لدفع عجلات التنمية ولتشكيل الميزات التنافسية الديناميكية التي تعمل على ارتقاء المنتوج المحلي لئن يلج الأسواق الدولية خصوصا في ظل اشتداد المنافسة العالمية.

إن الاستراتيجيات الصناعية المتعاقبة التي اعتمدتها الجزائر لم ترق إلى تحقيق الأهداف المنشودة، إذ لازالت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي هامشية لا تتعدى 5%، في ظل السيطرة الشبه الكلية للصناعات الاستخراجية.

يهدف البحث إلى تشخيص قطاع الصناعات التحويلية في بعض الدول المغاربية بغية اقتراح إستراتيجية للنهوض بهذا القطاع من خلال تجاوز العقبات التي تعتريه وبالتالي المساهمة في تسريع النمو وفي الرفع من مستوى الصادرات.

مما سبق نطرح **الإشكالية** التالية: إلى أي مدى تساهم الصناعات التحويلية في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتسريع عجلة النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، وما هي الآليات التي تسمح بتطوير الصناعات التحويلية؟

وتم تقسيم الإشكالية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أهمية الصناعات التحويلية في تسريع الدور التنموي الاقتصادي للدول المغاربية.

المحور الثاني: مساهمة الصناعات التحويلية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الدول المغاربية.

المحور الثالث: تحليل نتائج الدراسة وآليات التطوير للصناعات التحويلية في الدول المغاربية.

المحور الأول: أهمية الصناعات التحويلية في تسريع الدور التنموي الاقتصادي للدول المغاربية

الصناعات التحويلية هي أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع الزراعي لغرض تحقيق اشباع الحاجات الإنتاجية والاستهلاكية [1].

فالصناعات التحويلية هي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام إلى شكل آخر مختلف تماماً من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق [2].

وبالتالي الصناعات التحويلية ماهي إلا مجموعة من الأنشطة التي تعالج المواد الخام وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه، وكذا تشمل الصناعات التحويلية اصلاح وضبط التجهيزات الصناعية علاوة على عمليات المقاولة من الباطن [3].

تعتبر الصناعات التحويلية الركيزة الأساسية التي تستند عليها جميع القطاعات الأخرى لتحقيق النمو، لما تقدمه هذه الصناعات من أساليب ووسائل حديثة لطرق الإنتاج وبالتالي بناء قاعدة صناعية متينة تسهم في الرفع من القيمة المضافة وزيادة الدخل الوطني، ومنه تمكن الدول المغاربية خصوصا من التحرر من هيمنة الدول الكبرى والتخلص من التبعية، ويمكن إيجاز **الدور التنموي للصناعات التحويلية** في النقاط التالية: [4]

-تساهم في توفير وسائل إنتاج تتطلبها القطاعات الأخرى ،فهي تخلق الروابط بينها و بين القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

-إن انتهاج سياسة التصنيع تؤدي إلى الاقتصاد في العملات الصعبة الموجهة للاستيراد وبالتالي استخدامها في مجالات أكثر أهمية في المشاريع التنموية؛

-تقليص عدم الاستقرار في الاقتصاديات المعتمدة على منتوج واحد أو نشاط ذات مساهمة محدودة في تكوين الدخل الوطني؛

- توفير إمكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادي والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي خفض تأثر الاقتصاد الوطني بالظروف العالمية؛

-تسهم الصناعات التحويلية في إحداث تنمية في الأقاليم والمناطق التي تعاني من تباطئ في نموها؛

-تعمل على زيادة معدلات الدخول الفردية والإجمالية وتسهم في زيادة القدرة الشرائية للأفراد من خلال إسهامها الكبير في الناتج المحلي والناتج الصناعي الذي يعمل على اتساع السوق الوطنية، ويكون بمقدورها تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الشاملة.

-تساهم في تحقيق التقدم العلمي من خلال إنتاجها للأجهزة العلمية المتطورة التي يحتاجها المجتمع، وهذا اعتمادا على البحوث والدراسات العلمية النظرية والتطبيقية؛

-تحقق الصناعة التحويلية زيادة مستمرة في الدخل القومي، حيث أن التوجه نحو التصنيع يساعد على استخدام المواد الأولية التي كانت تصدر إلى الخارج والنتيجة تكون زيادة الدخل بمقدار التصنيع؛

-التأثير في ميزان المدفوعات من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الاحتياجات بدلا من استيرادها، وبالتالي يتزايد الطلب الدولي على تلك المنتجات المصنعة محليا؛ ومنه سيحقق ميزان المدفوعات فوائض -إذا استفاد من قطاع التصنيع -في مجالات التصدير، مما سينعش ويزيد من حركة التجارة الخارجية.

1-1-تحريك النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب من خلال الصناعات التحويلية:

يحتل قطاع الصناعات التحويلية في تونس المرتبة الثانية في النسيج الاقتصادي بعد قطاع الخدمات، حيث سعت الحكومة لدعم الصناعة وتحديث النسيج الصناعي، فقبل انفتاح تونس على السوق الصناعية العالمية وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تم وضع برنامج تأهيلي، لغرض تسهيل الاستثمارات المادية وغير المادية. كما تم تطبيق برنامج التحديث الصناعي الذي وضع من طرف الاتحاد الأوروبي والحكومة التونسية، والذي يهدف أساسا إلى تحسين المناخ المؤسساتي أين استفادت 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من دعم هذا البرنامج [5].

وتهيمن ثلاثة قطاعات كبرى على قطاع الصناعة التحويلية التونسية، وهي النسيج والصناعة الغذائية والمنتجات الميكانيكية والكهربائية. وتمثل هذه القطاعات الثلاثة بمفردها 66 % من النشاط التحويلي.

وعرفت مساهمة الصناعات التحويلية التونسية في الناتج المحلي الإجمالي نتائج معتبرة، أين بلغت نسبة تطور مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 4.6% سنة 2015 مقارنة بسنة 2010[6].

كما وتهيمن ثلاث صناعات على القطاع التحويلي المغربي من حيث مساهمتها في القيمة المضافة التحويلية وهي الصناعة الغذائية النسيج، والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية. وتمثل هذه القطاعات الثلاثة بمفردها أكثر من 75 % من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية. وحتى في السنوات الاخيرة حققت الصناعات التحويلية مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت سنة 2015 بنسبة 14.3%[7].

في حين تميزت الصناعة في الجزائر في بدايتها باحتكار الدولة للمشاريع الصناعية، إلا أنه تم افساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصناعي من خلال انتهاج جملة من القوانين والمشاريع وهذا في ظل التحول إلى آليات اقتصاد السوق.

وبالرغم من تحول اقتصاد الجزائر من اقتصاد مؤسسات ذات حجم كبير إلى اقتصاد تحكمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا برامج تأهيلية تسعى من خلالها للخروج من احادية التصدير، إلا أنه المنتجات النفطية لازالت تهيمن على النشاط الاقتصادي الجزائري، وهذا ما يظهر من خلال المساهمة الهامشية للصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي وضعف القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات العاملة في هذه الصناعات، مع عدم توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في الصناعات التحويلية أين بلغ عدد ها سنة 2015 : 83701 بنسبة 15.56% [8] من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واغلب نشاطاتها هي صناعات تركيبية تفتقر إلى العنصر التكنولوجي. وانخفضت نسبة نمو الناتج من الصناعات التحويلية وأبرزها صناعات النسيج ولاسيما قطاع الجلد والأحذية الذي عانى من آثار العولمة [9]. وظلت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجماليلا تتجاوز 5%، حيت بلغت سنة 2015: 4.3% [10].

فيما يلي سنقوم بتحليل وضعية الصناعات التحويلية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من خلال توضيح تطور الناتج المحلي من هذه الصناعة، وبالتالي مدى مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة والوصول إلى تسريع النمو الاقتصادي.

1-1-1-تطور الناتج المحلي للصناعات التحويلية للجزائر، تونس والمغرب:

الجدول رقم (1): تطور الناتج المحلي للصناعات التحويلية في الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (2010-2015)

(مليون دولار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	5 544	7 126	7 522	9 035	8 404	7 760
تونس	7 494	7 761	7 215	7 486	6 772	6 724
المغرب	12 929	13 559	14 214	15 111	15 600	14 177

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي الموحد للسنوات 2006، 2012، 2014 و2016.

الشكل رقم (1): تطور الناتج المحلي للصناعات التحويلية في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2010-2015)

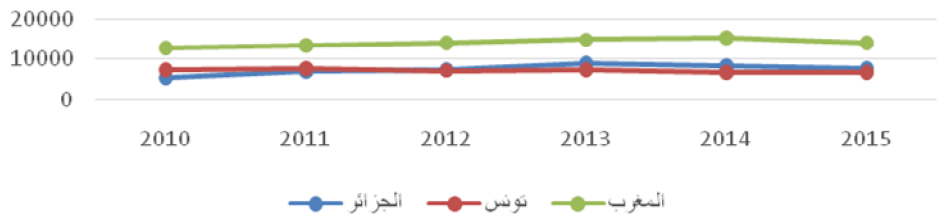

المصدر: تم إعداده بناء على الجدول رقم (1).

عرف الناتج المحلي للصناعات التحويلية تطورا ايجابيا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013، ثم أظهر الناتج من هذه الصناعات للدول المغاربية تراجعا في معدل النمو سنة 2015 بـــ 6.84% بالمقارنة مع سنة 2014، أين بلغ انخفاض معدل نمو هذه الصناعات بـــ 7.66%، 0.44% و 9.12% في الجزائر، تونس والمغرب سنة 2015 مقارنة بـــ 2014، وهذا ما يوضح ضعف الانتاجية وعدم امكانية الصناعات التحويلية من توليد عائدات دينامية وتسريع لعجلات النمو الاقتصادي، وتزامن التراجع في الصناعات التحويلية انخفاض في الناتج المحلي للصناعات الاستخراجية ابتداء من سنة 2014 الذي أثر سلبا على المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي.

1-1-2-مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي "الجزائر، تونس والمغرب ":

الجدول رقم (2): تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (الجزائر، تونس والمغرب) (%)

	الجزائر	تونس	المغرب
2000	7.2	18.3	17.9
2005	4.3	17.5	16.6
2010	5.0	14.9	14.1
2011	3.7	16.57	14.49
2012	3.62	15.89	14.79
2013	3.72	15.74	14.14
2014	4.1	15.6	14.5
2015	4.3	15.6	14.3

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 و2016

الشكل رقم (2): تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2015

المصدر: تم إعداده بناء على الجدول رقم (2)

من خلال قراءة الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تنخفض من سنة للأخرى في هذه الدول.

إذ بلغ متوسط مساهمة الصناعات التحويلية 14.46% سنة 2000، وانخفض متوسط هذه النسبة سنة 2015 إلى 11.4%.

حققت الجزائر أعلى مساهمة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام سنة 2000 بنسبة 7.2%، إذ انخفضت هذه النسبة سنة 2010 إلى 5%، ثم إلى 4.3% سنة 2015، وهذا راجع لاعتماد الجزائر على الصناعات الاستخراجية (بلغت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية للجزائر في إجمالي الناتج المحلي 20%) من جهة وضعف النسيج الصناعي خارج المحروقات من جهة أخرى مع عدم توجه الجزائر نحو الطاقات البديلة المتجددة الصديقة للبيئة في ظل تراجع كميات الثروة النفطية والتدهور المستمر الذي تشهده أسعارها.

وكما نلاحظ أن تونس شهدت أكبر نسب مساهمة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالجزائر والمغرب، إذ حققت مساهمة بنسبة 18.3 % سنة 2000، وانخفضت بمقدار 4.37% سنة 2005 مقارنة بـــسنة 2000، وتستمر مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي في الانخفاض لتصل إلى 15.6% سنة 2015، ولكن تعتبر حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي التونسي معتبرة ولكن أغلبها صناعات ضعيفة ومتوسطة التكنولوجيا.

اما المغرب قدرت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 بـــ 14.3%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2000، والتي بلغت 17.9%.

فرغم ارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في تونس والمغرب بنسب معتبرة إلا أنها لا زالت متدنية مقارنة مع مساهمة الدول الصناعية التي تتجاوز 30%.

1-1-3-القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الجزائر، تونس والمغرب:

يعتبر مؤشر القيمة المضافة في الصناعات التحويلية من أهم المؤشرات للحكم على أداء هذه الصناعات، والذي يبين تطور درجة التصنيع في الدول من سنة لأخرى.

الجدول رقم (3): تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة 2000-2015 (الجزائر، تونس والمغرب)

(مليون دولار)

	الجزائر	تونس	المغرب	المجموع
2000	3167	3500	6019	12686
2005	4596	5049	8872	18517
2010	8036	6602	12909	27547
2011	7126	7761	13559	28446
2012	7522	7318	14214	29054
2013	7775	7355	14659	29789
2014	8404	6772	15600	30776
2015	7760	6724	14177	28661

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014و 2016.

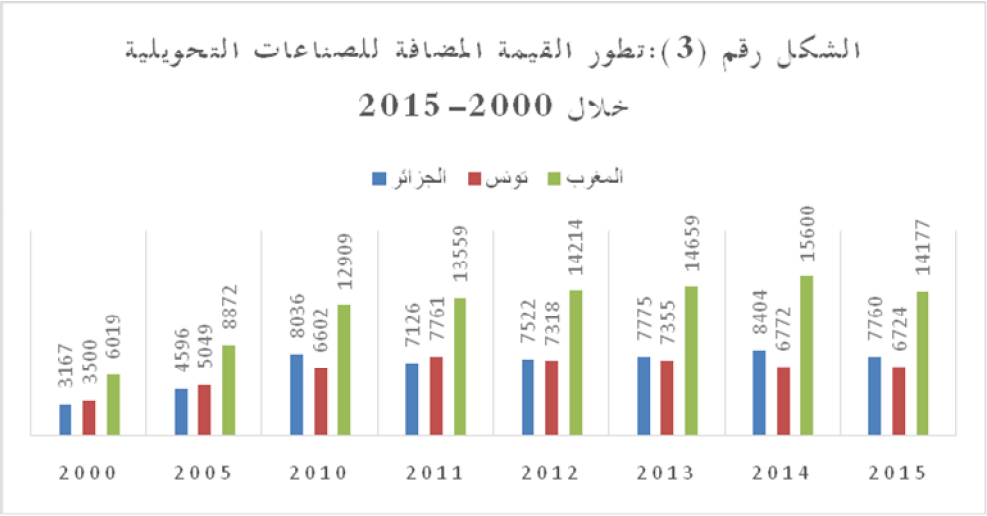

المصدر: تم إعداده بناء على الجدول رقم (3)

ويتضح من الجدول أن إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت سنة 2000 للدول الثلاث 12686 مليون دولار، ووصلت سنة 2015، 28661 مليون دولار، بمعنى ارتفعت بأكثر من الضعف.

اذ بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الجزائر 3167 مليون دولار سنة 2000، وشهدت أكبر قيمة لها سنة 2014 بمقدار 8404 مليون دولار، إلا أن درجة تطور التصنيع في الجزائر كانت ضعيفة من سنة لأخرى بحكم تركز اقتصادها على الصناعات الاستخراجية وضعف الصناعات ذات التكنولوجيات العالية التي تحقق قيم مضافة مرتفعة.

وأكبر قيمة مضافة شهدتها الصناعات الغذائية بمقدار 266137 مليون دينار جزائري سنة 2012، تليها منتجات المعادن اللافلزية الأخرى بقيمة مضافة 75897 مليون دينار جزائري، فصناعة المواد والمنتجات الكيميائية بـــ 59174 مليون دج، ثم صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين باستثناء الأثاث بقيمة مضافة: 18360 مليون دج، وبدرجة أقل تصنيع المنسوجات التي حققت قيمة مضافة بـــ 14008 مليون دج [11].

أما القيمة المضافة للصناعات التحويلية في تونس شهدت تطور مستمر يتخلله انخفاض بنسبة ضئيلة، اذ قدرت 3500 مليون دولار سنة 2000، لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2011 بـــ 7761 مليون دولار، لتعاود الانخفاض إلى 6724 مليون دولار سنة 2015، أي بنسبة انخفاض 13.36% سنة 2015 مقارنة بسنة 2011، ويرجع الانخفاض في القيمة المضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها تونس في الآونة الأخيرة.

وأكبر قيمة مضافة سجلت في صناعة المنسوجات بـــ 1807 مليون دينار تونسي، ثم تليها المنتجات الغذائية والمشروبات بقيمة مضافة 1660 مليون دينار تونسي، فصناعة المواد والمنتجات الكيميائية بدرجة قل بمقدار 1231 مليون دينار تونسي وهذا لسنة 2010[12].

ويقدر انتاج بعض المنتجات الصناعية التونسية في سنة 2014 بـــ 340 ألف طن من زيت الزيتون، 878 ألف طن من الدقيق، 10244 ألف طن من الاسمنت، و1090 ألف طن من حامض الفوسفوريك سنة 2012 [13].

المغرب شهد اعلى قيم مضافة من الصناعات التحويلية مقارنة بالجزائر وتونس، إذ بلغت القيمة المضافة من هذه الصناعات سنة 2000: 6019 مليون دولار، لتستمر في الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة مضافة سنة 2014 بمقدار 15600 مليون دولار.

وشهدت المنتجات الغذائية والمشروبات أعلى قيمة مضافة سنة 2013 بمقدار 24915 مليون درهم مغربي، ثم تليه المنتجات والمواد الكيميائية بقيمة 17052 مليون درهم مغربي، فصنع المنتجات التبغ

بقيمة مضافة 8955 مليون درهم، وكذا حققت صناعة المنسوجات قيمة مضافة تقدر بـــ 2285 مليون درهم مغربي سنة 2013 [14].

من خلال عرض الجداول والأشكال البيانية السابقة والتحليل المرفق لها، تبين أن الصناعات التحويلية لم تسهم في تسريع النمو الاقتصادي، وهذا ما يظهر من خلال التراجع الذي عرفه نمو الناتج المحلي من هذه الصناعات خلال السنوات الاخيرة من الألفية، ورغم ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي في كل من تونس والمغرب إلا أنها لم ترق إلى مستوى نمو هذه الصناعات في الدول الصناعية الكبرى وحتى الدول الناشئة.

1-2-قياس تنافسية الصناعات التحويلية للدول المغاربية:

1-2-1-الاداء الصناعي التنافسي للجزائر، تونس والمغرب:

مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) هو مؤشر مركب من ثمانية مؤشرات اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. يعتمد هذا المؤشر على مؤشرات لمخرجات الاقتصاد والتصنيع.

إذ يتكون مؤشر(CIP) من ثمانية مقاييس ومؤشرات فرعية مجمعة على ثلاثة أبعاد، يتعلق البعد الأول بقدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة، ويتم حساب هذا البعد من خلال جمع القيمة المضافة في المنتجات المصنعة لكل فرد الى الصادرات المصنعة لكل فرد. أما البعد الثاني فهو يغطي مستوى الدولة من تعميق التكنولوجية ورفع مستواها. ويتم حساب هذا البعد من خلال احتساب مركب من مؤشرات فرعية تستخدم فيها نسب القيمة المضافة في المنتجات المصنعة (بالتحديد المنتجات العالية والمتوسطة التقنية) من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضًا من التصدير. وأخيرًا، البعد الثالث للقدرة التنافسية يصف تأثير الدولة على التصنيع العالمي من حيث نسب القيمة المضافة والتصدير على المستوى العالمي [15].

يحكم مؤشر CIP على الأداء الصناعي للدول وعلى درجة تنافسية القطاع الصناعي. وفيما يلي سنعرض جدول يبين ترتيب الدول المغاربية وفقا لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي لسنتي 2012 و2013.

الجدول رقم (4): تطور الأداء الصناعي التنافسي للجزائر، تونس والمغرب خلال 2012 و2013.

	2012		2013	
	ترتيب الدول وفقا لمؤشر CIP	مؤشر CIP	ترتيب الدول وفقا لمؤشر CIP	مؤشر CIP
الجزائر	86	0.0223	87	0.022
تونس	61	0.0478	58	0.051
المغرب	70	0.0397	67	0.041

المصدر: United Nation Development Industrial Organization, competitive industrialperformance report 2014, Vienna 2015.

تحتل تونس أحسن مركز للأداء الصناعي التنافسي (61) مقارنة بالمغرب والجزائر اللذان تموقعا في المركز 70 و86 على التوالي سنة 2012، اذ حقق الاداء الصناعي التنافسي لتونس وفقا لمعطيات الجدول (3) المستسقاة من تقرير الاداء التنافسي الصناعي لسنة 2014، ما قيمته 0.0478، في حين بلغ مؤشر CIP لدولتي المغرب والجزائر 0.0397 و0.0223 على التوالي وهذا سنة 2012.

في سنة 2013 تقدمت تونس ب 3 مراكز دليل على تحسن أداءها الصناعي خلال هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، إذ بلغ مؤشر CIP 0.051، كما وتحسن مركز المغرب إلى المركز 67 (من أصل 142 دولة) بعدما احتل المركز 70 في سنة 2012، وبلغ مؤشر الاداء الصناعي التنافسي لسنة 2013: 0.041. الا أن الجزائر تراجع مركزها التنافسي إلى 87 سنة 2013، بمؤشر 0.022، لأن نسبة منتجاتها المصنعة أقل بكثير من منتجاتها النفطية، فلابد من تحقيق تنافسية أعلى من خلال الرفع من القيمة المضافة في المنتجات الصناعية وزيادة الصناعات المتوسطة والعالية التقنية، وهذا ما سينعكس إيجابا على عدة مؤشرات فرعية اخرى مما سيساهم في رفع درجة التنافسية الصناعية.

ويتضح جليا من تقرير الاداء الصناعي التنافسي لسنة 2016، مدى ضعف أداء الدول المغاربية مقارنة بالدول الصناعية الكبرى (ألمانيا 0.576، اليابان 0.466، كوريا 0.442، الو م أ 0.442، الصين 0.366) وكذا مقارنة بالدول الناشئة (سنغافورة 0.341، تركيا 0.143...).

1-2-2-تنافسية بعض منتجات الصناعة التحويلية (الجزائر، تونس والمغرب):

لقياس تنافسية الصناعة التحويلية يتم اعتماد غالبا مؤشر معدل الميزان التجاري إلى اجمالي تجارة الدولة، فلقياس تنافسية منتج ما بواسطة هذا المؤشر نقوم بقسمة صافي تجارة الدولة لهذا المنتج على اجمالي تجارة الدولة لنفس المنتج. وفقا للعلاقة التالية: [16]

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة= [(الصادرات –الواردات) / (الصادرات + الواردات)] 100x

فإذا كان المؤشر موجب فهذا يدل على أن الدولة تتمتع بتنافسية في منتجها، في حين إذا كان هذا المؤشر سالب فهذا دليل على عدم تمتع منتجات الصناعة التحويلية بالتنافسية. وفيما يلي عرض لتنافسية بعض المنتجات الصناعية التحويلية للجزائر، تونس والمغرب لسنتي 2013 و2014.

الجدول رقم (5): تنافسية منتجات الصناعة التحويلية (الجزائر، تونس والمغرب) لسنتي 2013 و2014

الدول	الجزائر		تونس		المغرب	
السنوات	2013	2014	2013	2014	2013	2014
زيوت وشحوم	99.3-	99.9-	38.5	11.9	64.9-	51.5-
منتجات صيدلانية	99.7-	99.9-	83.7-	88.4-	67.7-	69.2-
كيمياويات غير عضوية	22.6	46.9	21.8	69.5	44.1	46.4
منتجات بلاستكية	99.3-	99.6-	49.5-	47.3-	89.1-	85.6-
أسمدة	61.2-	28.1	83.6	75.2	75.5	78.2
الورق	97.6-	98.8-	21.5-	61.1-	77.5-	75.9-
منتجات جلدية	100.0-	99.8-	38.9	58.8	8.4-	19.9-
ملابس	100.0-	99.0-	26.5	10.3	52.0	56.6
منتجات نسيجية	100.0-	100.0-	90.0-	96.0-	90.6-	96.4-
منتجات حديدية	98.7-	99.4-	81.0-	80.4-	82.7-	88.6-
منتجات ألمنيوم	100.0-	99.9-	40.7-	35.6-	59.6-	57.3-
أجهزة الكترونية	99.9-	99.8-	19.1	21.4	4.7-	2.3-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2016

يتبين من خلال الجدول أن الجزائر تتميز بتنافسية في منتج الكيمياويات غير العضوية بقيمة 22.6 سنة 2013 والتي ارتفعت قيمتها سنة 2014 لتصل إلى 46.9، كما ونلاحظ أن منتج الاسمدة يتمتع بميزة تنافسية سنة 2014 بقيمة 28.1، أين سجل هذا المنتج قيمة سالبة سنة 2013. أما بقية المنتجات الاخرى فتظهر قيمها سالبة.

بالنسبة لتونس فيتمتع منتج الأسمدة بتنافسية جيدة، إذ حققت قيمة 83.6 و75.2 سنة 2013 و2014 على التوالي، كما تتمتع منتجات زيوت والشحوم، الكيمياويات غير العضوية، المنتجات الجلدية، الملابس والأجهزة الالكترونية بميزة تنافسية.

يحقق منتج الأسمدة في المغرب تنافسية جيدة قدرت قيمتها سنتي 2013 و2014 بـ 75.5 و78.2 على التوالي. كما حقق منتج الكيمياويات غير العضوية والملابس تنافسية بقيم معتبرة خلال سنتي 2013 و2014، فيما عدا ذلك المنتجات الأخرى لا تتمتع بتنافسية لأن قيمها سالبة.

المحور الثاني: مساهمة الصناعات التحويلية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الدول المغاربية:

يرتبط نجاح الدول بتركيزها على تطوير الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير التي تعزز مصادر النقد الأجنبي وتنمي القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

الجدول رقم (6): تطور الصادرات الصناعية التحويلية للجزائر، تونس والمغرب لسنتي 2000 و2014

قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)			نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)	
السنوات	2000	2014	2000	2014
الجزائر	506.7	2140.5	2.3	3.4
تونس	4504.5	12248.6	77	73.1
المغرب	4763.9	15641.2	64.1	66.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2016

تساهم الصناعات التحويلية في الصادرات التونسية والمغربية بنسبة كبيرة والتي قدرت 73.1 % و66.1% على التوالي سنة 2014، أي بقيمة 12248.6 مليون دولار لتونس و15641.2 مليون دولار للمغرب، وتبقى مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات الجزائرية هامشية لا تتعدى 4% من اجمالي الصادرات.

وأهم الصادرات الصناعية التحويلية في الدول المغربية سنعرضها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (7): أهم صادرات الصناعات التحويلية للدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) لسنتي 2010 و2014.

(ألف دولار أمريكي)

الدول	الجزائر		تونس		المغرب	
السنوات	2010	2014	2010	2014	2010	2014
صناعة الأغذية والمشروبات، الخل والتبغ...	268.503	264.773	301757	326747	1.076.211	1.419.601
المواد الكيميائية غير العضوية...	240.991	619.237	664.976	509.539	1.663.483	1.543.440
المنتجات الصيدلانية	1.332	1.884	26.749	48.125	62.610	105.385
البلاستيك ومصنوعاته	5.089	4.448	347.971	441.836	115.842	153.080
المنسوجات ومصنوعاته	2.132	1.347	3.526.089	3.187.054	3.337.749	3.707.350
الأحذية، القبعات والمظلات..	14	309	578.369	480.710	358.216	354.090
الأسمدة	2.594	294.015	812.785	493.646	1.561.945	2.060.879
الآلات الميكانيكية والأجهزة والكترونيات والتجهيزات الالكترونية	13.249	10.593	4.229.284	4.843.593	2.899.538	4.108.086

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرة إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية للدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 5، سنة 2016.

يتضح من الجدول ارتفاع قيم صادرات كل من المغرب وتونس في قطاع الصناعات التحويلية خاصة صناعة الآلات الميكانيكية والأجهزة والالكترونيات والتجهيزات الالكترونية، وكذا صناعة النسيج، التي بلغت قيمتها سنة 2014 بـــ 4.108.086 ألف دولار أمريكي و3.707.350 ألف دولار أمريكي على التوالي في المغرب، وقيمة الصادرات من صناعة النسيج في تونس بلغت سنة 2014: 3.187.054 ألف دولار أمريكي، أما صادرات الآلات الميكانيكية والتجهيزات الالكترونية قدرت بـــ 4.843.593 لنفس السنة. صادرات الجزائر في هذا المضمار لم ترق إلى المستوى المطلوب

فكانت قيمها صغيرة مقارنة بالمغرب وتونس اللتان حققتا نقد أجنبي من صادرات هذه الصناعات لا يستهان به. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن معظم صادرات الدول المغاربية ذات تكنولوجيا ضعيفة ومتوسطة، إذ تعتبر نسبة الصادرات العالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات التحويلية ضعيفة وهذا ما ينعكس على المردود الضعيف للناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (8): تطور نسبة الصادرات العالية التكنولوجيا من الصادرات التحويلية للجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2010-2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,50	0,16	0,13	0,19	0,15	0,15
تونس	4,89	5,60	4,69	4,94	5,48	6,32
المغرب	7,69	6,06	6,35	6,55	5,31	3,53

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على: data Bank world

نصيب الدول المغاربية من الصادرات العالية التكنولوجيا لايزال ضيقا جدا خاصة الجزائر التي لا تتعدى نسبتها 0.5% من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية. في حين تونس والمغرب حققت تفوق نسبي مقارنة بالجزائر إلا أنه إذا ما قورن بتطور الصادرات العالية التكنولوجيا في الدول الناشئة والمتقدمة تبدو هذه النسب ضئيلة جدا، وهذا نتيجة ضعف إنفاق هذه الدول على البحث والتطوير الذي لا يمثل سوى 1.1 % من الناتج المحلي الاجمالي لتونس، 0.6% للمغرب و0.1% في الجزائر وفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2014.

على الرغم أن الجزائر صاحبة أكبر إنتاج محلي في دول المجموعة وتملك احتياط من النقد الاجنبي بـــ 200 مليار دولار، إلا أنها أقل الدول الثلاث إنفاقا على البحث والتطوير [17].

وتبقى صادرات الدول المغاربية متركزة في عدد قليل من السلع خاصة الجزائر التي عرف مؤشر تركز الصادرات لها قيم قريبة من الواحد وهذا يدل على عدم تنوع صادراتها وتركزها على مجموعة قليلة جدا من السلع. سنوضح ذلك في النقطة الموالية.

-قياس درجة تركز الصادرات لتونس، المغرب والجزائر:

تقاس درجة تركز الصادرات من خلال مؤشر HHI نسبة إلى Herfindahl – Hirschmann، والذي يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في اجمالي الصادرات الوطنية، اذ تتراوح قيمة هذا

المؤشر بين 0 و1، فالقيم القريبة من الواحد تدل على أن الدول مركزة على عدد قليل من السلع، في حين القيم القريبة من الصفر تشير إلى درجات تركز أقل [18].

الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة 2010-2015، أين يتضح أن مؤشر التركيز لم يصل إلى الواحد في الدول محل الدراسة، وتشير قيم كل من تونس والمغرب إلى عدم تركز صادراتها على سلع محدودة على عكس الجزائر التي تراوح مؤشرها بين 0.541 و0.490، والذي تبين تخلف الهياكل الإنتاجية ومحدودية استغلال الموارد والثروات المتاحة وبالتالي ضعف توجهها الجغرافي وانخفاض حصتها السوقية الدولية.

الشكل رقم (4): تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة 2010-2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على UNCTADstat

-قياس تنافسية الصادرات الصناعية التحويلية للجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر RCA:

يعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة « Comparative Advantage index Revealed » من المؤشرات الهامة في قياس أهمية السلع المعنية لدولة ما في الأسواق الدولية، و تكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد، إذ يحسب هذا المؤشر وفق العلاقة الاتية [19]:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij} / X_{iw}}{X_{wj} / X_{ww}}$$

حيث: X_{ij} و Xwj هي صادرات الدولة i و الصادرات العالمية w من السلعة j

Xi **و** Xw هي الصادرات الكلية للدولة i و الصادرات العالمية w

بلغ عدد السلع ذات الميزة النسبية في تونس 28 سلعة سنة 2014، حيت تشهد تونس صدارة منافسة الجزائر والمغرب في السوق العالمية في العديد من السلع الصناعية، وعلى رأسها اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه أين بلغت قيمة المؤشر 9,774 سنة 2014، إذ عرفت هذه السلعة امتياز نسبي ظاهر مرتفع سنة 2012 بقيمة 14,400. كما تتمتع تونس بميزة نسبية ظاهرة في منتج الأسمدة إذ بلغت قيمتها8,541سنة 2014. فيما يخص ببيانات الميزة النسبية الظاهرة للمغرب، فقد أظهرت تمتعها بمزايا في العديد من المنتجات الصناعية التحويلية والتي بلغت 27 سلعة، إذ شهدت أكبر امتياز نسبي ظاهر لسلعة الملح، مواد الجص، الكلس والاسمنت بقيمة 20.835 سنة 2014، يليه منتج الأسمدة بقيمة 25.105 لنفس السنة، بالإضافة إلى منتجات الملابس وخصوصا مواد اكسسوارات وملابس غير محبوكة والكروشيه بميزة نسبية تقدر 8.188 [20].

لا تتمتع الجزائر بتنافسية دولية في سلعها إلا في عدد قليل منها (4 سلع) والتي سجلت مزايا نسبية بقيم صغيرة، وتتمثل هذه السلع في الوقود المعدني والزيوت المعدنية بقيمة 6.055، المواد الكيميائية العضوية بقيمة 1.521، والأسمدة التي قدرت ميزتها النسبية بـــ 1.349 وسجل منتج السكر والحلويات ميزة نسبية بـــ 1.474 [21].

المحور الثالث: تحليل نتائج الدراسة وآليات التطوير للصناعات التحويلية في الدول المغاربية:

بالرغم من أن الصناعات التحويلية قطاع انتاجي واعد في إحداث التغيير الجوهري في تركيبة اقتصاديات الدول المغاربية وتنويع مصادر الدخل والاسهام في التجارة الخارجية، إلا أن مساهمة الصناعات التحويلية حققت نتائج معتبرة نسبيا في تونس والمغرب مقارنة بالنتائج الضعيفة المحققة في الجزائر من حيث القيمة المضافة والناتج المحلي الخام وقيمة الصادرات إذ:

-عرف الناتج المحلي من الصناعات التحويلية تطورا متباطئا بنسب متفاوتة في الدول المغاربية خلال 2010-2013، لكن سرعان ما شهد هذا الناتج تراجعا خلال سنتي 2014 و2015، وهذا ما أثر سلبا على قاطرة النمو الاقتصادي، باعتبار الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها الصناعات التحويلية في التطور الاقتصادي. فمن خلال تطور الانتاج من الصناعات التحويلية سيتم تزويد الأسواق بهذه

الصناعات لتنفيذ المشاريع الكبرى في الاقتصاد الوطني وبالتالي قدرة هذا القطاع على النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية، حيث كل تطور في هذا القطاع يجر معه تطور في القطاعات الأخرى التي هي على ارتباط أمامي أو خلفي[22] مع قطاع الصناعات التحويلية.

– ضآلة نسب مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي للدول المغاربية خاصة الجزائر التي لم تتعدي نسبتها 5%، ورغم تحقيق تونس والمغرب نسب معتبرة من هذه الصناعات في اجمالي الناتج المحلي إلا أنها لم ترق إلى مستوى نصيب هذه الصناعات من الناتج المحلي للدول الصناعية الكبرى الذي يتجاوز 30%؛

–ضعف أداء القطاع الصناعي التحويلي المغاربي من حيث مساهمته في القيمة المضافة، على اعتبار أن تثمين الموارد المتاحة يرفع القيمة المضافة لهذه الموارد مما يسمح بخلق ثروة، بدلا من تصدير هذه المواد في شكلها الخام واعادة استيرادها في شكل منتجاتمصنعة [23]، وهذا ما يعبر عن فشل الصناعات التحويلية في القيام بالدور المنوط لها، وبالتالي عدم مواكبة هيكل الصناعات التحويلية للتطورات العالمية في التوجه نحو الصناعات الكثيفة المعرفة وعالية القيمة المضافة في المقابل استمرار تحقيق القيمة الصناعية المضافة بالارتكاز على القطاعات التقليدية التي تحقق قيم مضافة منخفضة؛

–ضعف تنافسية المنتجات الصناعية التحويلية المغاربية في السوق الدولية، وأغلب هذه الصناعات مرتبطة بالمواد الأولية كصناعة الملابس والجلود، الاسمنت، الأسمدة، صناعة الكيمياويات غير العضوية، وهي كلها صناعات ذات مكون تكنولوجي منخفض، وهذا ما أظهر ضعف تنافسية الصادرات الصناعية العالية التكنولوجيا.

كل السلبيات والنقائص التي تعتري مؤشرات الصناعات التحويلية تعود إلى:

–ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية وبالتالي ضعف القدرة التنافسية لهذه الصناعات في الأسواق الدولية، والذي يعود أساسا إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج المستوردة؛

-عدم ربط استراتيجيات التصنيع في الدول المغاربية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا الخلل في الترابط أدى إلى عدم معرفة الطاقة الاستيعابية للأسواق، مما سبب عدم اتباع سياسات استهلاكية منبثقة من الاحتياجات الأساسية للدول [24]؛

-ترتبط أغلب الصناعات التحويلية بالنفط وببعض المعادن الأخرى وهي صناعات لا تتطلب العنصر المعرفي والتكنولوجي، وبالتالي افتقار الدول المغاربية للصناعات العالية التكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية، لانخفاض الانفاق على البحث والتطوير، وهذا ما يفقد القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في السوق الدولية؛

- ضعف التجارب الانمائية للدول المغاربية لعدم استفادتها من تجارب الدول المتقدمة أو الناشئة التي برزت في مجال الصناعات التحويلية، مع عدم اعطاء الاولوية لهذه الصناعات في برامج الانعاش الاقتصادي؛

-عدم اشراك الجامعات ومخابر البحث لتطوير منتجات الصناعات التحويلية؛

- نمو الناتج من هذه الصناعات يأتي أساسا من استثمارات رأس المال والموارد الطبيعية، في ظل ضعف الانتاجية ونقص الاستثمارات في التكنولوجيات المتطورة التي من شأنها أن تحقق دخلا مستداما؛

-نقص الموارد المالية الموجهة نحو الاستثمار الصناعي التحويلي، وكذا سيطرة المؤسسات الصغيرة على هذه الصناعات والتي تعتريها العديد من العوائق التي لا تسمح بتغطية احتياجاتها من السلع المصنعة، وهذا ما ينعكس سلبا على فاتورة الواردات بالارتفاع؛

-اعتبار الصناعات التحويلية غير مترابطة قطريا ومغاربيا مما لا يترك مجال لتراكم سلاسل القيم الصناعية والتشابكات العنقودية،

-عدم تطابق المنتجات المغاربية مع المعايير الدولية في مجال الجودة والنوعية والقيود البيئية؛

-ضعف اعتماد منهجيات الإنتاج الأنظف في عمليات التصنيع التي أصبح ضرورة ملحة يعتمد عليها في الإنتاج الصناعي في ظل مقتضيات التنمية المستدامة؛

-ضعف البنية التحتية الصناعية، لقلة المناطق الصناعية وعدم تجهيزها بالخدمات الصناعية الضرورية؛

وفيما يلي سنقترح مجموعة من **الآليات** التي تسمح بإعادة الاعتبار للصناعات التحويلية في الدول المغاربية للتعويل عليها في تسريع عجلة النمو الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات، في النقاط التالية:

-زيادة منح الحوافز المادية والمعنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات التحويلية لجلب التكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل، فضلا عن تشجيع الاستثمار الصناعي في مجال المشاريع الصناعية الجديدة سواء من طرف المحليين أو الأجنبين، وكذا منح مزايا اضافية للمشاريع الاستثمارية التي تنتج سلعا جديدة أو سلعا معدة للتصدير، وهذا مع تبسيط الاجراءات الحكومية والادارية لتسهيل بناء المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعات التحويلية؛

-تطوير المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات التحويلية بإنشاء مراكز أبحاث صناعية لحل المشكلات الفنية والتكنولوجية عن طريق الاستثمار في الكفاءات الصناعية لزيادة الانتاجية الصناعية، فضلا عن ضرورة تنمية التشابكات الأمامية والخلفية بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

-تركيز الدول المغاربية على المنتجات ذات المزايا النسبية من خلال اعادة هيكلة الانتاج، اذ لابد من تخصيص الموارد اللازمة لها للرفع من القيمة المضافة والتحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية، وبالتالي التمكن من التوسع في السوق الاوروبية وكذا في الأسواق الافريقية والعربية باعتبار ظروف المنافسة في هذه الأخيرة تكون أفضل؛

-إصلاح وتطوير النظام البنكي بعصرنة آليات عمله بتفعيل أدوات السياسة النقدية لغرض تمويل المشاريع الصناعية التحويلية وتحفيز الصادرات؛

-التوجه نحو التغيير التكنولوجي كمحدد للتغير الهيكلي، من خلال تحديث التقنيات المستخدمة في القطاع الصناعي عن طريق دعم البحث العلمي وربط نتائجه باحتياجات الأسواق وكذا تشجيع الابتكار التكنولوجي بتخصيص ميزانية للإنفاق على البحث والتطوير، وكذا تقديم حوافز للكوادر البشرية العاملة في الصناعات التحويلية تشجيعا لمن يقدم ابتكارا أو تطويرا أو اكتشاف جديد؛

-التوجه نحو العمليات الصناعية الصديقة للبيئة من خلال تفعيل الادارة البيئية في المؤسسات المغاربية لتحقيق تنمية صناعية مستدامة؛

-تطوير البنى التحتية التي من شأنها ان تسهل الخدمات اللوجستية في مجال التجارة وتخفض تكاليف النقل؛ بالإضافة إلى توفير البنى التشريعية والمؤسسية الداعمة لتطوير الصناعات التحويلية؛

-تشجيع إقامة التجمعات الصناعية والمناطق الصناعية المتخصصة الحرة، للاستثمار والتصنيع والتسويق والتصدير؛

- التوقيع على اتفاقيات تعاون في مجال الصناعات التحويلية مع الأقطاب الدولية من الدول والشركات الرائدة، بالشراكة مع القطاع الخاص للاستفادة من تجاربهم في تطوير الصناعة المحلية للارتقاء في خلق فرص العمل وجعل القيمة المضافة من هذه الصناعات عالية؛

-تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يسمح بتقاسم المخاطر بين القطاعين وبتحسين الحوكمة في الموارد العامة وتقليل التكاليف؛

-الاستغلال الأمثل لقدرات الإنتاج في مجال الصناعات التحويلية، وتنسيق الاستثمارات الوطنية على المستوى الجهوي واعادة توطين الادخار المغاربي داخل الدول المعنية وبعث فرص جديدة في الأسواق وهذا من خلال تفعيل الاندماج الاقليمي من خلال بعث منطقة التبادل الحر المغاربية[25].

خاتمة:

في خضم هذه الدراسة يمكن القول أن كل من تونس و المغرب حققتا نتائج معتبرة أفضل من الجزائر، ولكن لا ترقى إلى مستوى الدول المتقدمة سواء فيما يتعلق بمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي أو فيما يتعلق بحصة الصادرات التحويلية من إجمالي الصادرات، أين يعتبر أداء القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر ضعيف في ظل اعتماد اقتصادها على الصناعات الاستخراجية بشكل كبير. ولكن حتى ثقل الصناعات التحويلية في كل من تونس والمغرب يتصل بالصناعات التقليدية التي يتدنى فيها المكون التكنولوجي.

فلابد من إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية في الدول المغاربية لتسريع عجلات النمو الاقتصادي والرفع من مستوى الصادرات، وبالتالي تحقيق الاستقلال الاقتصادي. من خلال التركيز على استراتيجية واضحة المعالم تعتمد على جذب المستثمرين الأجانب للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم ولجلب التكنولوجيات الحديثة والعالية التقنية اللازمة لتطوير الصناعة التحويلية سواء على المستويين المحلي والدولي، فضلا عن تفعيل الاندماج المغاربي لخلق فرص جديدة في الأسواق، وكذا تخصيص التمويل اللازم للبحث والتطوير للتمكن من تحديث صناعة قائمة أو خلق صناعة جديدة، بالإضافة إلى توجيه الصناعة المغاربية إلى المنتجات التي تمتلك فيها مزايا تنافسية وتكون قادرة على التأقلم مع المستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

المراجع:

(1)-حيدر صالح محمد، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، المجلة العلمية الأكاديمية العراقية، 2006، ص 4.

(2)-يدو محمد، بضياف صالح، زوروت رضا، الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1999-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص 188.

(3)- http://fr.wikipedia.org/wiki/industrie-manufacturière ,consulté 12/04/2017,، بتصرف.

(4)- أنظر كل من:

- محمّد جواد عبّاس شبع ، الصناعات التحويلية وأهميتها في العراق، ص 4و 5، www.arabgeographers.net ،تم تصفح الموقع في 2017/04/12.

-حيدر صالح نحمد، مرجع سابق، 2006 ص 4.

- نورة زيد العثمان، نشوى مصطفى علي، أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية (1986-2012)، بحث معد في إطار مقرر مشروع التخرج لاستكمال درجة

البكالوريوس في الاقتصاد في جامعة ملك سعود من الموقعfac.ksu.edu.sa، تم تصفحه في تاريخ 2017/04/12، ص13.

-عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 26.

(5)-الصناعة التحويلية في الدول العربية تحليل قطري، التقرير الصناعي العربي 2007، ص 66.

(6)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، 2011 و 2015.

(7)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، 2011 و2015.

(8)- de ministere,Bulletin d'information statistique de la PME, N°28 Mai 2016, l'industrie et de mines.

-(9)الصناعة التحويلية في الدول العربية تحليل قطري، التقرير الصناعي العربي لسنة 2007، ص 75.

(10)-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 ، 2014 و 2015.

(11)-نشرة الإحصاءات الصناعية العربية خلال الفترة (2008-2014)، العدد 9، يناير 2017، ص 78.

(12)- نشرة الإحصاءات الصناعية العربية خلال الفترة (2008-2014)، العدد 9، يناير 2017، ص67.

(13)- نشرة الإحصاءات الصناعية العربية خلال الفترة (2008-2014)، العدد 9، يناير 2017، ص ص 69،70.

(14)- نشرة الإحصاءات الصناعية العربية خلال الفترة (2008-2014)، العدد 9، يناير 2017، ص 214.

(15)- United nation industrial development organization, competitive industrial performance, working paper 12/2014, Vienna 2015, P 4.

-(16)عبد العزيز عبدوس، تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير، مجلة الباحث العدد 13، 2013، ص 86.

(17)-عبد الحافظ الصاوي، أسباب ضعف اقتصاديات المغرب العربي، مقال على موقع الجزيرة للأخبار 2015: www.aljazeera.net

(18)- des nations unies conférence sur le commerce et le développement, UNCTAD stat data base.

(19)-Jing Ma, Jing Xiao, RCA analysis on Norwegian salamon exports to China, Asian social science, vol 6, n° 8, August 2010, published by Canadian center of science and education, www.ccsenet.org/ass.

-(20)نشرة إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية والبينية للدول العربية 2016، ص 55، 56، 271، 272.

(21)- نشرة إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية و البينية للدول العربية 2016، ص ص 71، 72.

(22)-سمير بوختالة، محمد زرقون، دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة اقتصادية تحليلية- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جوان 2015، ص 85.

(23)-سليم بوهيدل، قياس أهمية الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية للفترة 2005-2014- مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 60.

(24)-عادل زغدي، دور التجارة البينية في نمو الصناعة التحويلية في دول المغرب العربي خلال الفترة (1995-2010)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 60-62.

(25)-سميرة براهمية رجب، دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصادات النامية، استراتيجيات تنموية وآفاق مستقبلية، حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق آسيا، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء، ربيع 2015، ص 81.